قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

دور الاحتلال الإسرائيلي في استنزاف الموارد البيئية في فلسطين المحتلة

The role of the Israeli occupation in the depletion of environmental resources in occupied Palestine

منير موسى أبو رحمة[1]
[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،مخبر البحث، حقوق الانسان والحريات الاساسية ، الجزائر

Key words:

Israeli violations

Palestinian environment and its depletion

separation wall

confiscation of land

settlement expansion.

Abstract

It is certain that the State of Palestine, after being subjected to the most heinous international crime previously, which is "aggression", is exposed daily to a number of violations not only of international laws and conventions, but of all human norms and values, and the most important of these illegal practices is the mismanagement and depletion of natural resources. Therefore, the aim of this study was It exposes the occupation practices on the ground.

The importance of this study is that it shows how Israel has exploited the force of the applicable law in the occupied Palestinian territories, and used it in a way that serves its interests and the interests of the settlers, especially in a very dangerous issue represented in harming the Palestinian environment, which for the Palestinian society is important to its existence and the protection of its Palestinian identity.

Therefore, it can be concluded that the limits and powers of the occupying power in managing the natural resources in Palestine in particular have been distinguished, as is the case with the rest of the core issues of the Palestinian cause by subjecting the legal, historical and other factors to the strategic factors related to Israel's priorities in the Middle East in general.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :2021-12-04

المراجعة : 2022-01-02

القبول : 2022-01-23

الكلمات المفتاحية:

الانتهاكات الإسرائيلية

البيئة الفلسطينية واستنزافها

الجدار العازل

مصادرة الأراضي

توسيع الاستيطان.

ملخص

من الثابت أن دولة فلسطين بعدما تعرضت لأبشع جريمة دولية سابقا وهي "العدوان"، تتعرض يوميا لعدد من الانتهاكات ليس فقط للقوانين والاتفاقيات الدولية، بل لكل الأعراف والقيم الإنسانية، واهم هذه الممارسات اللاشرعية هي سوء إدارة الموارد الطبيعية واستنزافها.لذلك كان الهدف من هذه الدراسة هو فضح ممارسات الاحتلال على الأرض.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبين كيف أن إسرائيل استغلت قوة القانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقامت باستخدامه بطريقة تخدم مصالحها ومصالح المستوطنين، وخاصة في موضوع بالغ الخطورة يتمثل في المس بالبيئة الفلسطينية والتي تشكل بالنسبة للمجتمع الفلسطيني أهمية تتعلق بوجوده وحماية هويته الفلسطينية.

لذلك يمكن الاستنتاج بأن حدود وصلاحيات سلطة الاحتلال في إدارة الموارد الطبيعية في فلسطين خصوصا قد تميز كما هو حال بقية القضايا الجوهرية الخاصة بالقضية الفلسطينية بإخضاع العوامل القانونية والتاريخية وغيرها للعوامل الاستراتيجية ذات الصلة بأولويات إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط عموما.

* Corresponding author at : Université Abou Bekr Belkaid Tlemcen Faculty of Law and Political Science- Department of Political Science, Algeria.
Email : moneer.1978@hotmail.com

1. مقدمة

إن الكثير من مظاهر التدمير للبيئة الفلسطينية سببها الاحتلال مثل السيطرة على المصادر المائية واستنزاف المياه، وسوء إدارة المياه العادمة، والنفايات الصلبة، بالإضافة إلى تلوث الهواء، والضجيج واستهداف تدمير التراث الحضاري، وتدمير القطاع الزراعي، كما ساهم الجدار في تجزئة وتدمير الأنظمة الايكولوجية والتأثير على الواقع الطبيعي على جانبي الجدار، حيث أن إقامة مناطق العزل، سواء على شكل جدار إسمنتي أو أسلاك شائكة أو مناطق مغلقة ستؤدي إلى خلق فاصل فيزيائي يمنع التواصل الجغرافي للأرض، وواقع مناخي بيئي جديد مثل تجميع مياه الأمطار خلف الجدار، مما يسهم في انجراف التربة والغطاء النباتي وتراكم المواد الكيماوية الزراعية، هذا بالإضافة إلى عمليات التجريف واقتلاع الأشجار الممتد من قبل الاحتلال خلال عملية إقامة الجدار والأسلاك الشائكة والطرق الفاصلة، التي تطالب الغطاء النباتي والأراضي الزراعية والحياة البرية.

غير أن هناك العديد من الأسر الفلسطينية التي تعاني من عدم اتصالها بشبكات الصرف الصحي مما يضطرها إلى اللجوء إلى تصريف المياه العادمة عبر الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالبيئة الفلسطينية والمتمثلة في تلوث مياه الخزان الجوفي بعد تسربها إليه وزيادة نسبة النترات والأملاح مما يؤدي إلى عدم صلاحية المياه للاستخدام الآدمي، بالإضافة إلى أنها تتسبب في إحداث أضرار بيئية كبيرة، حيث تزيد من ملوحة التربة، وهذا يؤدي إلى انسداد مساماتها ودم قابليتها للإنتاج، ومن ثم تؤدي إلى التقليل من الغطاء النباتي وانتشار ظاهرة التصحر التي تؤدي إلى تدهور التنوع الحيوي بالإضافة إلى تركها لآثار بيئية ضارة مثل الروائح الكريهة المزعجة وانتشار الأوبئة والحشرات.

إشكالية الدراسة

إذا كانت المسؤولية الدولية لإسرائيل فيما يتعلق بمخالفة أحكام القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة واضحة المعالم ومثارة بشكل غني في مختلف المستويات الأكاديمية والعلمية والرسمية والإعلامية الشعبية ويتبعها فعلاً في تحريك هذه المسؤولية أمام الجهات الدولية المختصة، فإن مشكلة تلوث البيئة الفلسطينية ما زالت تفتقر إلى ذلك الجهد الذي يلزم لإثارتها وتحريك المسؤولية المترتبة عليها، في الوقت الذي أصبحت فيه البيئة تمثل أهمية بالغة للشعوب والأمم، هذا بالإضافة إلى أن معالم هذه المسؤولية ما زالت تحتاج إلى بحث للكشف عنها وبيان الأسس القانونية التي تقوم عليها.

يتمحور موضوع الدراسة حول "الموارد البيئية في دولة فلسطين المحتلة ومدى استنزاف الاحتلال لهذه الموارد" من خلال دراسة الموارد البيئية بكل عناصرها وجزئياتها، ودراسة أهم الأعمال التي يقوم بها الاحتلال لاستنزاف هذه الموارد، وصولاً لتحديد أثر هذا الاستنزاف للموارد البيئية على الشعب الفلسطيني والموارد البيئية الفلسطينية.

وتأتي هذه الدراسة أيضاً لدراسة الوضع الراهن في الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال في الضفة الغربية ومقارنتها بما كان عليه الوضع في الماضي، من خلال تتبع الإجراءات التي قام بها الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلاله لفلسطين حتى يومنا هذا، ومن هنا يبرز لدينا أهمية الرد على مجموعة من الأسئلة وهي:-

أ- ما هي أهم الموارد البيئية (الأراضي، المياه، النظم الحيوية وخدماتها، الحجر، الرمل، النفط والغاز .....) في فلسطين وما هو حجم الموارد البيئية وما هو متاح منها؟

ب- ما هي المشكلات التي تعاني منها الموارد البيئية في الضفة الغربية؟

ت- ما هو دور وأثر الاحتلال الإسرائيلي في استنزاف الموارد البيئية في الضفة الغربية؟

ث- ما هي الخروقات القانونية التي يقوم بها الاحتلال لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وللمعاهدات والمواثيق البيئية الدولية وكذلك للاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ج- تقدير القيمة الاقتصادية للخسائر البيئية الفلسطينية.

فرضيات الدراسة

1. إن ما يطرحه الاحتلال الإسرائيلي من حلول لمشكلة المياه لا تخرج من تسوية ضامنة لها بما تسيطر عليه من موارد مائية اغتصبها بالحرب والعدوان وانتهاك قواعد القانون الدولي .

2. إن ترويج وسائل الإعلام الإسرائيلي بوجود أزمة مياه خانقة في إسرائيل هو تبرير لسيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحقيق مكاسب مائية في أية تسوية قادمة وتبين أن الحدود الآمنة التي تطالب بها إسرائيل ليست إلا حدود مائية.

3. إن حل مشكلة المياه في فلسطين المحتلة يعتمد على صلابة الموقف الفلسطيني في المفاوضات ولا مجال لأنصاف الحلول في هذا الموضوع الحيوي ذلك لأن الاستقرار لن يتحقق في فلسطين ما لم يتم حل قضية المياه على أساس عادل وفق معاهدات تراعي الحقوق التاريخية والمصالح المشتركة وليس وفق منطق القوة التي تستخدمه دولة الاحتلال.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في أنه يبين كيف أن إسرائيل استغلت قوة القانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية المحتلة وقامت باستخدامه بطريقة تخدم مصالحها ومصالح المستوطنين، وخاصة في موضوع بالغ الخطورة يتمثل في المس بالبيئة الفلسطينية والتي تشكل بالنسبة للمجتمع الفلسطيني أهمية تتعلق بوجوده وحماية هويته الفلسطينية، وحيث أن

تأسيس المسؤولية الدولية بناءً على مخالفة أحكام ومبادئ التشريع الدولي البيئي ما زال لم يستقر بعد، وما زال التطبيق فيه حالة نادرة فإنه كان من المهم القيام بهذه الدراسة على الواقع الفلسطيني.

منهجية الدراسة

تتمثل منهجية الدراسة في استخدام المنهج العلمي الوصفي فيما يتعلق بالوقائع المادية التي سيتم توثيقها في البحث، والمنهج العلمي التحليلي فيما يتعلق بتكيف هذه الوقائع المادية مع قواعد وأحكام القانون الدولي وبيان الآثار القانونية لها.

تعرف الموارد الطبيعية بأنها الموارد المتوفرة في الطبيعة والمخزونة أو المخبأة في باطن الأرض أو في أعماق البحار والمحيطات، والتي يستفيد، أو يمكن أن يستفيد منها الإنسان خلال حياته على الأرض، وهذه الموارد تتمثل في الهواء، المياه، النبات، الحيوان، التربة، المعادن، وغيرها. وفي كثير من البلدان، أدى الإفراط في تلويث الأنهار ومجاري المياه إلى انعدام فرص استخدامها، حتى لأغراض الترفيه، أو الحصول منها على مدخلات أو موارد طبيعية، مثل: الأسماك، والإسفنج، والمحار واللآلئ، وغيرها، وفي الحقيقة فإن ذلك كله يندرج تحت ما يسمى ويعرف باستنزاف الموارد الطبيعية للبيئة" (**شحاتة**، 2001، **صفحة** 123).

تقسيم الدراسة

وترتيبا على ما تقدم سوف نقسم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الاعتداءات الإسرائيلية على الزراعة الفلسطينية

المحور الثاني: بناء المستعمرات

المحور الثالث: شق الطرق

المحور الرابع: المياه الجوفية

2. الاعتداءات الإسرائيلية على الزراعة الفلسطينية

من أهم المعيقات التي تواجه القطاع الزراعي هو النشاطات الاحتلالية، حيث تم اقتلاع أو تجريف ما مجموعه 2.5 مليون شجرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والتي تصل إلى أراضيهم أو نقل منتجاتهم سواء من أراضيهم أو عبر المناطق الفلسطينية أو لتصديرها للخارج أو حتى للسوق الإسرائيلية، أضف إلى ذلك سيطرة سلطات الاحتلال على 82% من المصادر المائية الجوفية في الضفة الغربية، وعزل 184,899 دونماً من الأراضي الزراعية الخصبة خلف جدار الفصل والضم العنصري، وتحديد مساحة صيد الأسماك في قطاع غزة، إضافة إلى إغلاق قطاع غزة وعزله عن العالم وتدمير الزراعات الربحية المتواجدة فيه ومن المشاكل والمعيقات الأخرى محدودية التمويل الممنوح للقطاع الزراعي ولوزارة الزراعة والذي لم يتعدى في أحسن أوضاعه 1% من مجمل الدعم الدولي و7% من ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية (معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، 2001، **صفحة** 6).

إن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة، من خلال السياسات التوسعية الاحتلال بمصادرة الأراضي وهدم المنازل، والتوسع الاستيطاني وبناء جدار الضم والتوسع وتقيد حرية الحركة والاعتقالات والتوغل داخل الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى اعتداءات المستوطنين وغيرها، تنعكس بظلالها السلبية على كافة مجالات الحياة للشعب الفلسطيني، وعلى حالة حقوق المواطن وكافة القطاعات الحيوية والخدمات المقدمة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، نظراً لعدم قدرة المواطن على التمتع بالحقوق والخدمات الأساسية التي يجب أن توفرها السلطة الوطنية له (**الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**، 2012، **صفحة** 27).

2. 1. مصادرة الأراضي

يواصل الاحتلال الإسرائيلي وبشكل يومي انتهاكه لحقوق الإنسان الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك من خلال سياسته الممنهجة في استهداف الأرض والإنسان، وتدمير مكونات الحياة الأساسية للشعب الفلسطيني، والتضييق على المواطنين، مستهدفة الحق في الحياة والسلامة الشخصية، والحق في الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، والاعتقال التعسفي، أو الاعتقال في ظروف قضائية غير عادلة.

2. 2. الاستعمار الصهيوني وابتلاع الأرض

بنت الحركة الصهيونية عقيدتها على الارتباط بالأرض، والزراعة هي بالتحديد أداة التوطن في أرض الميعاد، وأقر المؤتمر الصهيوني الثاني، في بازل أغسطس 1898، برئاسة هرتزل، تكوين "لجنة الاستعمار"، وإنشاء المصرف الاستعماري اليهودي، ليكون الأداة المالية للحركة الصهيونية ؛ وركّز المؤتمر على ضرورة تنمية النزعة الصهيونية ،لدى اليهود؛ ولجأت قيادة المؤتمر إلى تنمية روح التعصب الجماعي والتضامن مع المستوطنين اليهود في فلسطين، بالمبالغة في تصوير سوء أحوالهم. وفي المؤتمر الصهيوني الخامس ،في بازل عام 1901، تأسس "الكيرن كييمت ليسرائيل" (الصندوق القومي اليهودي).بهدف شراء الأرض، وبيعها، للإنشاء، والزراعة، والبستنة ،وكذلك الغابات، ومساحات الأراضي، والدول المجاورة لفلسطين ،وتعمير أو زراعة الأرض المشتراة،أو تأجيرها لليهود الذين يحظر عليهم إعادة تأجيرها (**أبو مصطفى**، 2014، **صفحة** 145).

إن استغلال القطاع الزراعي الذي يعتبر أحد النشاطات الرئيسية للفلسطينيين محدود جداً وذلك يرجع أساساً إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي العربية وانتزاع ملكيتها مما حدّ من مساحة الأراضي التي يمكن للفلسطينيين أن يقوموا بزراعتها، هذا بالإضافة إلى أن إشراف السلطات الإسرائيلية على الموارد المائية ينعكس على مدى استغلال هذه الأراضي المتبقية على إنتاجيتها (**عباس** ، 1987، **صفحة** 27).

2. 3. مصادرة الأراضي بعد حرب 1967

استولت إسرائيل بعد الحرب العدوانية التي أشعلتها عام 1967م على الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت إدارة الدولتين العربيتين الأردن ومصر، كما وضعت يدها بموجب "قانون الغائبين" على الأملاك الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين الذين كانوا خارج فلسطين عند احتلالها، وأصدرت العديد من الأوامر العسكرية لمصادرة أراضي أخرى خاصة بحجة أنها مناطق عسكرية مغلقة وحظرت على أصحابها دخولها، وهكذا أصبحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تسيطر على أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية وعلى 42% من أراضي قطاع غزة (**غازي**، 2003، **صفحة** 27).

وقد أصدرت إسرائيل العديد من القوانين العنصرية التي من شأنها مصادرة الأراضي من خلالها ومنها على سبيل المثال قانون نظام الأرض (حيازة لأغراض عامة) الصادر في عام 1943 والمعدل في عام 2010، وهذا القانون يعود إلى عهد الانتداب يخوّل وزير المالية مصادرة أرض لـ "أغراض عامة". وقد استخدمت الدولة هذا القانون بشكل واسع لغرض مصادرة أراضٍ فلسطينية، بالتناغم مع قوانين أخرى مثل قانون شراء الأراضي (1953) وقانون أملاك الغائبين (1950). ويقوم بالتعديل الجديد الذي سُنَّ في 10 شباط 2010، بالتصديق على ملكية الدولة للأراضي المصادرة، حتى لو لم تخدم الغرض الأصلي الذي صودرت لأجله لمدة 17 عاماً، ويحرم مالكي الأراضي من الحق في المطالبة بالأرض المصادرة منهم والتي لم تُستخدم لغرض مصادرتها الأصلي. ويوسع التعديل من صلاحية وزير المالية في مصادرة "لأغراض عامة"، والتي تشمل وفق القانون تأسيس أو تطوير بلدات، ويسمح للوزير بإعلان أغراض جديدة (للمصادرة). ويهدف القانون الجديد لمنع المواطنين العرب من تقديم دعاوى قضائية لاستعادة الأراضي المصادرة: فقد مرت أكثر من 25 سنة منذ مصادرة غالبية الأراضي الفلسطينية المصادرة، وقد تم تحويل مساحات كبيرة منها إلى أطراف ثالثة، بما فيها مؤسسات صهيونية، مثل "كيرن كييمت" (**عدالة**، 2011، **صفحة** 1).

وقد بيّن التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة خلال الدورة الـ 39 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن هناك العديد من الإجراءات التي لجأت إليها سلطات الاحتلال التي في وجه التنمية المستقلة للقطاع الزراعي ومن هذه الإجراءات:

أ- شق الطرق لتوصيل المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل، متخللة الأرض الزراعية، والاحتفاظ بمناطق "أمان" على امتداد تلك الطرق، حيث لا يسمح للفلسطينيين بالزراعة أو البناء فيها.

ب- القيود المفروضة على استخدام أراضي الرعي.

ت- القيود المفروضة على المساحات المزروعة بمنتجات معينة أو في مناطق جغرافية معينة.

ث- حظر قضاء الليل في وادي الغور على العمال الزراعيين الفلسطينيين المقيمين خارجه، لإعاقة اشتغالهم بالعمل في هذه المنطقة.

منع إنشاء المزارعين الفلسطينيين لجمعيات تعاونية زراعية، وحرمانهم من إمكانية الاستفادة من الائتمان الزراعي من مؤسسات الضفة الشرقية (عباس ، 1987، الصفحات 80-81).

3. بناء المستعمرات

إن نزع ملكية القرى والمدن الأساسية وهدمها لا تشكل سوى المرحلة الأولى لتطبيق المخطط الصهيوني الكبير وهو إنشاء مستعمرات الاستيطان اليهودية في كل أنحاء فلسطين، هكذا وحتى سنة 1967، أنشئ عدد كبير من المستوطنات في معظم الأراضي الفلسطينية، امتداداً من مرتفعات الجليل، على الحدود اللبنانية (**عباس** ، 1987، **صفحة** 64).

3. 1. مصادرة الأراضي الزراعية

صادرت سلطات الاحتلال ما يقرب من 60% من الأراضي الخصبة في الضفة الغربية وحوالي ثلث مساحة قطاع غزة للمستعمرات اليهودية ولأغراض عسكرية تخدم تهويد الأراضي والمقدسات الإسلامية، وأقامت حتى الآن حوالي 300 مستوطنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 منها 25 مستوطنة في قطاع غزة، وأقامت في الجولان السوري المحتل 30 مستوطنة يسكنها حوالي 25 ألف مستوطن، وتقدم الحكومة الإسرائيلية المساعدات والإعانات والحوافز المالية لليهود في المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة لزيادة عددهم والمحافظة على بقائهم فيها (**غازي**، 2003، **صفحة** 187).

حيث تشير البيانات إلى أن عدد المستعمرات في الضفة الغربية قد بلغ 144 مستعمرة وذلك في نهاية العام 2011، منها 26 مستعمرة في محافظة القدس تتوزع بواقع 16 مستعمرة تم ضمها إلى إسرائيل، و10 مستعمرات في محافظة طولكرم بواقع ثلاث مستعمرات، فيما تشير التقديرات إلى أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية قد بلغ 536.932 مستعمراً، وذلك في نهاية العام 2011، ويتضح من البيانات أن معظم المستعمرين يسكنون محافظة القدس بواقع 267.643 مستعمراً (**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**، 2011، **صفحة** 17).

3. 2. سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وقد اتبعت سياسة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، ومنذ سنة 1967، ثلاث مراحل أساسية، وذلك حسب تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة، والذي قدم في الجلسة (39) لليونسكو، تحت رقم أ/233/39 بتاريخ 25/ أيار – مايو/ 1984، وهذه المراحل هي:

1. منذ سنة 1967 وحتى سنة 1970.

2. منذ سنة 1971 وحتى سنة 1977، تحت حكم العمل.

3. منذ سنة 1977 وحتى وقتنا الحاضر (**عباس** ، 1987، **صفحة** 68).

حيث أن بناء المستوطنات في الضفة الغربية يعد خرق للقانون الدولي الإنساني الذي ينصاع للقوانين والنظم المتبعة في أوقات الحرب والاحتلال. بل ويعد هذا أيضا خرق لحقوق الإنسان المتعارف عليها بموجب القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني يمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى المناطق التي قامت باحتلالها (بند 49 لاتفاقية جينيف الرابعة). بالإضافة إلى ذلك تنص أنظمة "لاهاي" على منع الدولة المحتلة من إجراء تغيرات دائمة في الأراضي المحتلة، باستثناء تغيرات ضرورية لحاجات عسكرية أو لصالح السكان المحليين، حيث أن بناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين المنصوص عليها في القانون الدولي فيما يخص حقوق الإنسان. من بين الحقوق المنتهكة الحق بتقرير المصير حق المساواة، حق الملكية ، الحق لمستوى لائق للحياة وحق حرية التنقل (**بيتسيلم**، 2002).

تصاعدت وتيرة النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال عام 2013، فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإقرار بناء نحو (18000) وحدة سكنية في مستوطنات الضفة الغربية والقدس الشرقية جاءت ما بين طرح عطاءات وإصدار تراخيص بناء والموافقة على خطط، نفذ بعضها والبعض الآخر قيد التنفيذ أو بانتظار إتمام إجراءات البناء (**مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية**، 2013).

ولأغراض توسيع المستوطنات وإكمال بناء جدار الضم والتوسع وأغراض أمنية أخرى قامت بوات الاحتلال بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي المواطنين الفلسطينيين أغلبها أراض زراعية، ويقلص الجدار من الحيز المتاح لهم للبناء والتمتع بالخدمات الأساسية والتنقل وتطوير البنية التحتية اللازمة، كما يفقدهم مصادر كسب عيشهم، ويساهم في تهجيرهم وعائلاتهم قسرياً عن أراضيهم، ويعد الاحتلال الإسرائيلي استيطانياً إقصائياً يحرم الشعب الفلسطيني من التمتع بحقوقه في أرضه وموارده ومن تحقيق التنمية، ويسعى إلى عرقلة تطوره، في ظل فقدان دولة فلسطين لسيطرتها على 60% من الأرض والموارد المائية (**الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان**، 2013، **صفحة** 32).

تسبب التوسع الاستيطاني في تلويث البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث طالت آثار بيئية كبيرة البيئة والإنسان الفلسطيني نتجت عن بناء المستوطنات الإسرائيلي وإقامة جدار الضم والتوسع في المناطق "ج"، وتنتج المناطق الصناعية في المستوطنات أصنافاً وأنواعاً مختلفة من المنتجات المضرة بالبيئة التي تتسبب بنتائج كارثية ومدمرة على الصعيدين البيئي والصحي، كما تقوم المستوطنات بالتخلص من بقايا المصانع والمخلفات الصناعية بإلقائها في الأراضي الزراعية الفلسطينية المجاورة في المنطقة "ج" ما له انعكاسات خطيرة على البيئة في التجمعات الفلسطينية المحيطة بها، وعلى صحة المواطن الفلسطيني في تلك المنطقة (**الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان**، 2014، **الصفحات** 45-46).

4.شق الطرق

إن قيام الاحتلال الإسرائيلي بإنشاء الكثير من المحميات الطبيعية لأغراض عسكرية وأمنية وليس لصون الطبيعة ومصادرة العديد من الأراضي من أجل إقامة قواعد عسكرية وشق طرق التفافية والذي أدى إلى إتلاف العديد من الغابات والمناطق الحرشية والذي يكون له أثر كبير على التنوع الحيوي (**برنامج الامم المتحدة للبيئة**، 2009، **صفحة** 100).

4. 1. المخططات الاستيطانية وشق الطرق

إن أسلوب إسرائيل في المخططات الاستيطانية يتبعه تخطيط لشق طرق بحجة أنها آمنة للمستوطنات وهذه الطرق تلتهم أراضي فلسطينية واسعة وتقوم هذه الطرق والشوارع إلى تقسيم الأرض الواحدة أحيانا مما يجعلها غير صالحة للبناء أو الزراعة وعدم إمكانية الوصول للطرف الآخر من الأرض، ويمضي الاحتلال الإسرائيلي مع مر السنين في تنفيذ سياسة انتهاكات حقوق الإنسان البيئية من مصادرة الأراضي وتدمير الغابات واقتلاع الأشجار، واستنزاف المصادر المائية، وبناء المستعمرات، وشق الطرق، وإغلاق المناطق الزراعية لأسباب أمنية أو عسكرية، وتحويل مناطق واسعة لمحميات طبيعية، ليتسنى لإسرائيل إمكانية مصادرتها لاحقا، فضلا عن نهب المياه الجوفية وتحديد الكميات المسموح بضخها لأغراض الري والتحكم بتسويق المنتجات الزراعية، مما يسبب خسائر كبيرة للقطاع الزراعي بالإضافة إلى حجم الدمار الزراعي خلال انتفاضة الأقصى عام 2000 (**شحاتة**، 2001).

4. 2.خطط إسرائيلية لشق طرق استيطانية في بيت حنينا وشعفاط

قال خبير شؤون الاستيطان، الباحث أحمد صب لبن إن "اللجنة المحلية الإسرائيلية للتخطيط والبناء" ستناقش يوم الأربعاء الموافق 2013/3/15، تسعة أوامر لمصادرة أراض شمال القدس، في حي بيتحنينا، مشيراً إلى أن هذه الأوامر تشمل مصادرة ما مجموعه 81 دونماً، لشق مقطع من شارع (21). ويقع المقطع المزمع شقه بمحاذاة المستوطنة الصناعية عطروت ،وشارع (20) الجديد الذي تعمل سلطات الاحتلال حاليا على شقه في حي بيت حنينا، الهادف الربط ما بين التجمع الاستيطاني "بيسغاتزئيف" و"نفيي عقوب".

وأشار صب لبن،إلى أنه "من المقرر أن تتم تكملة هذا الشارع ليصل في نهاية المطاف الشارع (9) المعروف بشارع التلة الفرنسة "راموت" (**أبو مصطفى**، 2014).

ونوه، إلى أن "هناك سياسة جديدة بدأت تتبعها سلطات الاحتلال، تقوم على أساس دمج المصالح الاستيطانية بالمصالح التخطيطية في شرقي القدس (لصالح المقدسيين) كما حدث مع مستوطنة "جفعاتهمتوس" في بيت صفافا،

وهكذا أصبح المواطن المقدسي واقع بين خيارين كلاهما مُر (**أبو مصطفى**، 2014)".

● طريق الطوق الشرقي رقم 4585:

طرحت حكومة الاحتلال في بداية شهر كانون الثاني 2008 عطاءات تنفيذ شارع الطوق الشرقي - "المفتاح الشرقي" - بطول 12كم، وهو استمرار لطريق رقم 60 القادم من شرق عناتا - حي الفهيدات- إلى شرق وجنوب ضاحية السلام ويبدأ من نقطة التقائه بشارع شعفاط - أريحا - " شارع معليه أدوميم" - شمال شرق العيساوية متجهاً جنوباً حتى جنوب قرية أم طوبا ويتصل به عرضاً غرب شرق طريق القطار والطريق الموصل بين مار الياس وجنوب أم طوبا وشرقاً إلى العبيدية وبيت ساحور، حيث يلتهم مسار طوله 1238 دونم، ويتخلل الطريق ثلاثة انفاق اطوالها 958م و 256م و200م، وجسر هو الأطول في إسرائيل بطول 400 متر وارتفاع 115 متر فوق واد النار، حيث يلتهم مسار طوله 1238 دونم ويتخلل الطريق ثلاثة انفاق اطوالها 958 متر و 256 متر و 200 متر، وجسر هو الأطول في إسرائيل بطول 400 متر وارتفاع 115 متر فوق واد النار حيث محطة تكرير المياه العادمة (**سلطة جودة البيئة**، 2011).

عرض الطريق ذاتها 30 متراً، بينما حرم الطريق وارتداد الأبنية يصل 140 متراً، 70 متراً من منتصف الطريق في كل جانب من الطريق وهذا سيعرض 6 بيوت للهدم مباشرة إضافة إلى العديد من البيوت لاحقاً، وبيوت ستقع أسفل الجسر وبيوت سوف تنحصر بين الطريق وجدار العزل والتوسع الإسرائيلي، وبيوت ستهددها مداخل ومخارج الأنفاق وأخرى غير ذلك (**سلطة جودة البيئة**، 2011).

وعقد الائتلاف الأهلي حملة الحق في السكن والإقامة عدة لقاءات بحضور هيئات ومؤسسات أهلية مقدسية وممثلين عن الهيئات الرسمية ذات الصلة بالقدس وحضور عدد من المتضررين في جبل المكبر بناءً على دعوة لشرح مسار الطريق حيث قام الفنيون بعرض المخطط ليعرف أصحاب الأراضي والبيوت وغيرهم من البلد مما يلحق به من ضرر للاعتراض على المخطط سيما وأن فترة الاعتراض تنتهي في نهاية شهر شباط. وسيقدم الائتلاف الأهلي مساعدة قانونية وفنية للمتضررين لتقديم اعتراضاتهم المعللة على المخطط الذي يضر بهم وبأملاكهم مباشرة وغير مباشرة فردياً سيما وان جميع الأراضي التي يمر بها ملكية خاصة. واعتراضات جماعية أيضا (**سلطة جودة البيئة**، 2011).

في عشرين كانون الثاني بحثت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع اقتراحاً تقدم نواب متطرفون يقضي بضم مستعمرة " معاليه أدوميم " 15كم شرق القدس -الخط الأخضر - ومستعمرة " جفعات زئيف" القائمة على أراضي قرية الجيب شمال غرب القدس وعلى بعد 12كم من مدينة القدس. ومستعمرة "مفسيرينتسيون" الواقعة على أراضي قرية قلوينا وعلى بعد 10كم غرب مدينة القدس أيضاً، ومستعمرة "بيتار عليت " وعلى بعد 15كم جنوب غرب القدس على أراضي وادي فوكين.

ويهدف هذا المخطط إلى قطع التواصل الجغرافي بين مدينة القدس و الضفة الغربية. والتوسع وضم مساحات كبيرة جداً وقرى وبلدات أخرى إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي (**عقروق**، 13-15-2009).

الاحتلال الإسرائيلي يصادر 1500 دونم من أراضي العيسوية وعناتا وأراضي الخان الأحمر:-

أعلنت سلطات الاحتلال في النصف الأول من شباط 2008 ممثلة في الشركة الوطنية لإقامة الطرق في إسرائيل عن مصادرة 1500 دونم من أراضي قرية العيسوية وعناتا ومنطقة الخان الأحمر لصالح تحسين الطريق الالتفافي الاستعماري الطوق الشرقي - حاضن القدس كما جاء في قرار المصادرة (**عقروق**، 13-15-2009).

لم تتوقف سلطات الاحتلال يوما عن مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية بشكل عام ومنطقة القدس وقراها بشكل خاص وتحت شتى الذرائع مثل بناء المستعمرات والجسور والأنفاق والشوارع، والتي جميعها تصب في خدمة المستعمرات والمستعمرين اليهود وربطها بعضها ببعض وتسهيل الحركة والاتصال ببعضها. والإعلان عن مصادرة 1500 دونم من أراضي العيسوية التي فقدت حوالي 83% من مجموع أراضيها، ومن قرية عناتا التي حرمت من استعمال 94% من مجموع أراضيها تقريباً البالغة 34000 دونم وأراضي الخان الأحمر المستباحة لصالح المستعمرات والجيش الإسرائيلي وهي في غالبها أراضي دولة ووقف إسلامي، جاءت المصادرة لصالح شق طريق - بديل مُحسّن بدلاً من طريق أبو جورج - والذي يبدأ من مدخل عناتا - في شمال شرقها - وباتجاه الشرق طريق الكسارات وحتى مدخل مستعمرة "ميشور أدوميم " قرب مضخة الوقود على طريق العيزرية - أريحا .وذلك لتسهيل الربط بين المستعمرات في شمال القدس وشرقها بالمستعمرات جنوب القدس -"كيداروكيدار الجديدة وهارحوما "- والجنوب بشكل عام، وهو شارع عرضي ضمن مخطط الطوق الشرقي المسمى "حاضن القدس"، شارع باتجاهين مثل شارع أريحا المحسن اليوم، ويصادر مخطط التحسين من أراضي عناتا حوض رقم 1 قطعة 4 و16 كاملين، كما وينص القرار على مصادرة أراضي من قرية النبي موسى من حوض رقم 6 قسم من موقع طلعة الدم، وأراضي الخان الأحمر وقسم من حوض طبيعي رقم 2 قسم منه يعود للوقف الإسلامي. وكذلك مصادرة أراضي من العيسوية من حوض رقم 7 جزء من موقع "برية العساسوه".

وينص القرار - وقد اطلعت على نسخة منه مع المواطن هاني العيساوي - على أن الأراضي المصادرة مخصصة لإقامة جسور وعبّارات وأنفاق وقنوات ومناطق ضخ مياه وجدران استناديه،

وكذلك إقامة أية منشأة أخرى تتطلبها أعمال الحفر والهدم المرتبطة بشق الشارع، ويخصص القرار 522 دونماً لفتح الطريق الحالي - طريق أبو جورج - إضافة إلى 688 دونماً هي منطقة ارتداد "حرم "الشارع منطقة تقييد ومنع البناء على جانبي الطريق، وبذلك يكون المجموع 1500 دونم، هذه أرقام على الورق وأما على الأرض فالاحتلال لا يعرف حدود ولا قيود (**الانتهاكات الإسرائيلية في القدس من مطلع** 2008 **حتى أواخر تموز**، 2008).

قال وزير شؤون القدس المحافظ عدنان الحسيني إن الشارع الذي يعتزم الاحتلال الإسرائيلي إقامته والذي أطلق علية شارع رقم '4' لا يهدف إلا لمحو قرية بيت صفافا وإلغائها عن الخارطة الفلسطينية.

مضيفا:' أن مخطط شارع رقم '4' سيعمل على الحد من التواصل الاجتماعي بين أهالي البلدة الذين سيضطرون السلوك طرق بديلة عبارة عن جسور وأنفاق، الأمر الذي سيخلق واقعا اجتماعيا صعبا، وسيدفع باتجاه هجرة طوعية جراء أعمال التضييق والخنق التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق أهالي البلدة البالغ عددهم 12 ألف نسمة، ودعا الحسيني إلى توسيع دائرة الحراك الشعبي للاحتجاج على هذا الشارع الذي يراعي مصالح المستوطنين ولا يمت بأي صلة إلى مصلحة بيت صفافا وأهلها.

5. المياه الجوفية

تعاني فلسطين من نقص في الموارد المائية، بسبب طبيعتها الجغرافية، وتسقط الأمطار عليها في فصل الشتاء في فترة تتراوح ما بين 40-60 يوما ولا توجد لديها أنهار أو مصبات مياه كثيرة، واعتمادها الرئيسي في الحصول على المياه هو الأمطار ومياه الآبار، الآمر الذي يدفع الحكومة الإسرائيلية إلى الحصول على المياه بطرق غير شرعية، وقامت بعمل مخططات عالية الدقة للاستيلاء على أي مصدر مائي وساعدها في ذلك تحكمها في الأرض وباستخدام قوة الردع العسكرية لصد أي تدخل فلسطيني لمنعها من سرقة مياهه.

1.5 الاحتلال وتقسيم فلسطين

لقد قامت إسرائيل بتقسيم فلسطين المحتلة إلى ثلاث مناطق من ناحية مصادر المياه وهي:

1. المنطقة الشمالية، ولديها فائض عن احتياجاتها المائية
2. المنطقة الوسطى، وتسد حاجتها من المياه.
3. المنطقة الجنوبية، التي تشمل صحراء النقب والتي تعاني نقصا في المياه (**محمود**، 1998، **صفحة** 63).

ووفقا لحقائق الجيولوجية فإن أهم وأكبر أحواض المياه المشتركة بين الفلسطينيين والإسرائيليين هي موارد مائية مشتركة بين الطرفين وهي نظام أحواض المياه الجوفية، ويضم مجموعة الأحواض الجوفية الجبلية، الحوض الساحلي وحوض جبل الكرمل، وتسيطر إسرائيل على أكثر من 89% من إجمالي الطاقة المائية المتجددة سنويا لهذه الأحواض، والنظام المائي المشترك الثاني المشترك هو حوض نهر الأردن وهو مورد مائي دولي، يتشاطر في حوضه خمسة أطراف الأردن، وسوريا، ولبنان، وفلسطين وأخيرا إسرائيل التي تستغل أكثر من 87% من مجموع موارد حوض نهر الأردن كما تسيطر إسرائيل على غالبية الموارد المائية المشتركة بينها وبين العرب والفلسطينيين ويعتبر الإسرائيليون أن هذه السيطرة بمثابة حق لهم، مستخدمين الادعاءات التي يسمونها بالحقوق التاريخية المكتسبة وحق الاستخدام الأول وما إلى ذلك من ادعاءات غير قانونية تتعارض كليا مع كافة المبادئ والأسس والمرجعيات التشريعية والقانونية والإنسانية التي يقوم عليها قانون المياه الدولي (**محمود**، 1998).

فحرصت إسرائيل على اغتصاب المياه من الدول القريبة من فلسطين المحتلة عام 1948، بما في ذلك مياه الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد عام 1967، وتوسعت في هذا الأمر على نطاق كبير بعد أن أصبحت الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي وبعد أن احتلت هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية في تلك الحرب، فقد خاضت إسرائيل منذ تأسيسها وحتى الآن صراعا مائية مع الشعب الفلسطيني ومع الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، وهو صراع شكل احد أوجه الصراع العربي الإسرائيلي الشامل، وفي عام 1951، قامت إسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة وهي جزء من نظام مجرى نهر الأردن وأنشأت عددا من المستعمرات الصهيونية حولها استنزفت مياهها، وأهمها مستعمرة كريات شمونة، مستقوية باستخدام سياسة الأمر الواقع (**تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية** ، **يناير** 2008، **صفحة** 63) .

2.5 توسيع الاستيطان بعد حرب 1967

حيث شرعت إسرائيل بعد عام 1967 على إحكام وتوسيع سيطرتها على المصادر المائية الفلسطينية وذلك من خلال احتلالها لقطاع غزة والضفة الغربية، فلقد فرضت إسرائيل قيوداً على استخدام المياه من قبل الفلسطينيين وأعلنت الأراضي المحاذية لنهر الأردن مناطق عسكرية مغلقة، وبالتالي حرمت الفلسطينيين من حقهم الشرعي في استغلال مياه هذا النهر، حالياً تقوم إسرائيل باستنزاف ما يزيد 89% من كمية المياه المتجددة سنوياً في الأحواض الجوفية في الضفة الغربية تاركة ما يقل عن 11% ليتم استخدامه من قبل الجانب الفلسطيني (**معهد الأبحاث التطبيقية**، 2001، **صفحة** 8).

وقد أشار تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" إلى أن العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة، ألحق أضراراً بالغة في قطاع المياه مما أثر على حق المواطنين الفلسطينيين في الحصول والتزود بالمياه، حيث أضر العدوان بأكثر من (30) كيلو متراً من شبكات المياه، إلى جانب (11) بئراً للمياه يستخدمها المواطنون للشرب، (6000) خزان على

أسطح المباني السكنية، و(840) وصلة تربط المنازل بشبكات المياه لتمكنهم من التزود بالمياه (**مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان**، 2009، **صفحة** 12).

كما إن استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ومنع إدخال الكثير من البضائع الضرورية أدى إلى نقص إمدادات الوقود الصناعي، والإسمنت والأنابيب اللازمة لعمل الإصلاح والصيانة لشبكات المياه والمياه العادمة التي تضررت من العدوان المتكرر على القطاع، جعل خدمات المياه وتصريف المياه العادمة في حالة غير موثوقة ومحفوفة بالمخاطر، كما يؤدي عدم إصلاح الشبكات إلى فقدان حوالي (47%) من المياه بسبب التسرب، وتعاني الإمدادات من التقطع بشكل متكرر، حيث إن نصف السكان يحصلون على المياه ثلاثة أيام في الأسبوع على أقصى تقدير أو لا يحصلون عليها إطلاقاً، وفيما يتعلق بمياه الشرب فإن (98%) من سكان القطاع موصولون بشبكات المياه، إلا أن غالبيتهم بواقع (82.7%) يعتمدون على باعة المياه للحصول على مياه للشرب، وان (86.9) من سكان القطاع يعتمدون على المياه المحلاة، ما يعني أنهم يستهلون مياهاً انتزعت منها المغذيات الحيوية (**مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان**، 2009، **صفحة** 13).

فيما يعد وجود الاحتلال الإسرائيلي التحدي الأكبر الذي يعيق تنمية قطاع المياه الفلسطيني، فإضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه الفلسطينية، تحول العديد من السياسات الإسرائيلية كالإغلاق والجدار الفاصل ومعيقات الحركة إضافة إلى عمليات هدم المنشئات المائية دون إمكانية تطوير قطاع المياه (**مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان**، 2009، **صفحة** 14). كما ويعطي مجلس المياه المشترك الاحتلال السيطرة الكاملة على مشاريع المياه ويعيق من عملية تنفيذها، أما من الناحية الفلسطينية فإن الإطار القانوني والمؤسسي لقطاع المياه بحاجة إلى عملية مراجعة من أجل فصل السلطات والمهام بين الجهات المعنية في قطاع المياه، ولا بد من تفعيل دور مجلس المياه المشترك، فغياب دوره أدى إلى ضعف الرقابة على سلطة المياه الفلسطينية، وبالتالي قلة الشفافية في أدائها وغياب النزاهة في عملية إدارة قطاع المياه.

ويرى الباحث أن الاحتلال الإسرائيلي يستمر في السيطرة على المياه الفلسطينية وفي نهبها من أحواض المياه الجوفية الفلسطينية وحرمان المواطن الفلسطيني منها، إضافة إلى إقامة جدار الضم والتوسع الذي يتطابق مساره مع مسار الأحواض الجوفية، ومصادرة أبار المياه، ومنع حفر الآبار الارتوازية وغيرها من الممارسات (**مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان**، 2009، **صفحة** 12).

3.5 تردي الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية

إن عزل جدار الضم والتوسع للعديد من الآبار الارتوازية والينابيع، أدى إلى تردي الأوضاع المائية في الأراضي الفلسطينية، والحد من قدرة السلطة الفلسطينية على تنفيذ برامج التنمية الشاملة، وتوفير المياه الكافية للمواطنين الفلسطينيين، وإن حرمان المواطنين من حقهم في المياه يظهر بوضوح انتهاك الاحتلال لأبسط الحقوق وأهمها من حقوق الإنسان، حيث تسبب سيطرة الاحتلال على المصادر المائية وحرمان الفلسطينيين من الوصول إليها في جعل معدل استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه هو أربعة أضعاف حصة الفرد الفلسطيني (**معهد الأبحاث التطبيقية**، 2001، **صفحة** 8).

6. خاتمة

إن انعدام آليات تفعيل وتطبيق اتفاقيات البيئة أدى بشكل كبير إلى انتهاك الحق في بيئة نظيفة وخصوصا الانتهاكات التي تقوم فيها دولة الاحتلال إسرائيل على أراضي دولة فلسطين المحتلة، وغياب التوعية بخصوص البيئة، وعدم البحث المتواصل وقلة الخبر الفلسطينية جعلت إسرائيل تتوسع في مصادرة الأراضي وانتهاك جميع الحقوق كشق الطرق وبناء المصانع وجدار الفصل العنصري والمياه الجوفية.

إضافة إلى ذلك سكوت المجتمع الدولي عن الانتهاكات الإسرائيلية جعل هذه القضية أكثر تعقيدا، رغم وجود هذا الكم الهائل من الاتفاقيات الدولية بخصوص البيئة إلا أن عدم إمكانية تطبيق هذه الاتفاقيات هي التي جعلت بعض الدول تتأثر بالبيئة وتضرر.

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

اهتمام القانون الدولي الإنساني بمسألة حماية البيئة بشكل عام.

ضعف هذا الاهتمام وبعده عن ضمان حماية فعلية للبيئة وعدم تطبيق الاتفاقيات وعدم وجود قوة ملزمة وخاصة في دولة فلسطين.

إن التشريعات الفلسطينية ضعيفة في موضوع تعزيز البيئة وتتجاهل ايضا مواضيع المشاركة المجتمعية.

إن أحكام الاتفاقيات التي عنيت بحماية البيئة تفتقر إلى إمكانية تطبيق هذه الاتفاقيات.

لقد انضمت فلسطين إلى العديد من الاتفاقيات التي تختص بالبيئة،

إن انتهاكات إسرائيل للبيئة خلقت أشكال عديدة من التلوث البيئي في فلسطين وأثرت بشكل واضح على صحة الإنسان الفلسطيني وسببت له الكثير من الإمراض.

إن اعتداءات إسرائيل على الزراعة الفلسطينية له أثر بالغ على البيئة مثل: مصادرة الأراضي، وبناء المستعمرات، وشق الطرق بمساحات واسعة، والمياه الجوفية، واثر المصانع الإسرائيلية، والنفايات الصلبة وغيرها.

لقد أثر جدار الفصل العنصري بشكل كبير على البيئة

الفلسطينية حيث التهم مساحات واسعة جدا على طول فلسطين وذلك من خلال عمليات التجريف الكبرى والواسعة التي رافقت بناء الجدار والذي أدى إلى منع التواصل مع النظام الحيوي للأراضي التي أقيم عليها الجدار.

إن إسرائيل لم تحترم أي من الاتفاقيات التي عقدت وابرمت بين الدول والاتفاقيات التي اتفقت بها أيضا مع السلطة الفلسطينية بحجة السيادة أو دون حجج وإنها اخترقت القانون الدولي أيضا ولم تكترث للمجتمع الدولي.

ثانيا : التوصيات

لا بد من إيجاد إلية داخلية لكيفية تقديم صكوك الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة خاصة في ظل عدم توفر الخبر الفلسطينية، إضافة إلى خصوصية الحال الفلسطينية كونها دولة ما زالت تقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي.

يجب على منظمة الأمم المتحدة بوصفها ممثلة المجتمع الدولي أن تعين وسائل حماية وأن تضع هذه الهيئة الأممية آليات لرقابة دولية لضمان احترام قواعد الحماية المقررة في القانون الدولي الإنساني للبيئة وأن تضع أيضا رقابة دولية على كل من يقوم بانتهاكات ضد البيئة.

النهوض بالتعاون الدولي في ميدان البيئة والتوصية بالسياسيات التي تتبع لهذ الغرض.

توفير إرشادات السياسات العامة من أجل توجيه وتنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة.

إبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض من أجل كفالة الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية البالغة الخطورة.

اضطلاع السلطة الفلسطينية بالتوقيع على البروتوكالات الدولية الخاصة بالحماية البيئية.

أن تطالب دولة فلسطين المحكمة الجنائية الدولية بالقيام بمسؤولياتها ضد الانتهاكات الإسرائيلية للبيئة على الأراضي الفلسطينية وأن تطالب باستمرار المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والضغط على إسرائيل بعدم انتهاك الاتفاقيات واحترامها والالتزام بها، وان يقوم المجتمع الدولي بحماية البيئة في فلسطين وعدم تغليب المصالح السياسية.

تضارب المصالح

يعلن المؤلف بانة ليس لدية تضارب في المصالح

ـ المصادر والمراجع

المراجع

أحمد حسن شحاتة. (2001). البيئة والمشكلة السكانية. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب.

(2008). الانتهاكات الإسرائيلية في القدس من مطلع 2008 حتى أواخر تموز. القدس: مركز أبحاث الأراضي ومركز القدس للديمقراطية وحقوق الإنسان.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011). المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. (2014). وضع حقوق الإنسان في فلسطين. رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2012). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي (18)، ديوان المظالم. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2013). وضع حقوق الإنسان في فلسطين. رام الله: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان.

برنامج الامم المتحدة للبيئة. (2009). تقييم الوضع البيئي بعد الاعمال العدائية في قطاع غزة ديسمبر - يناير 2008-2009. نيروبي: برنامج الامم المتحدة للبيئة.

بيتسيلم. (2002). سلب الأراضي وسياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية. القدس المحتلة: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

(يناير 2008). تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية . القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية الاهرام.

حسين عباس . (1987). فلسطين :حقوق الإنسان وحدود المنطق الصهيوني (المجلد 1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

حسين، غازي. (2003). الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية. بيروت: اتحاد الكتاب العرب.

خليل محمود محمود. (1998). أزمة المياه في الشرق الاوسط والامن القومي العربي والمصري (المجلد 63). القاهرة: المكتبة الاكاديمية.

سامر عقروق. (13-15-2009). التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة في فلسطين: البيئة كمفهوم وحق من حقوق الإنسان وانتهاكات الاحتلال للبيئة الفلسطينية. المؤتمر الدولي الثاني حول البيئة الفلسطينية. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

سلطة جودة البيئة. (2011). تقرير بالانتهاكات الإسرائيلية بحق البيئة الفلسطينية خلال الفترة الواقعة بين 2010/10/1 ولغاية 2011/5/1. رام الله: سلطة جودة البيئة.

عدالة. (2011). عدالة، قوانين ومشاريع قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل، حيفا. حيفا، فلسطين: عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل.

مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية. (2013). التقرير السنوي حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني خلال عام 2013. غزة: مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية.

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج). (2001). الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان. القدس: أريج.

معهد الأبحاث التطبيقية. (2001). الوضع الراهن للبيئة الفلسطينية من منطلق حقوق الإنسان، ، القدس. القدس: معهد الأبحاث التطبيقية.

مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان. (2009). وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية ، التقرير السنوي (16). جنيف، سويسرا: الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.

نعيمة أبو مصطفى. (2014). أثر السياسات الإسرائيلية على الزراعة الفلسطينية. مجلة شؤون فلسطينية، صفحة 145.

ـ كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

منير موسى أبو رحمة، (2022)، دور الاحتلال الإسرائيلي في استنزاف الموارد البيئية في فلسطين المحتلة، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات266-274